Document: EB 2016/118/INF.6
Date: 31 August 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مرفق اللاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري، والاستقرار الريفي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

خالدة بوزار
مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2321 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.bouzar@ifad.org

Luis Jiménez- McInnis
مدير مكتب الشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2705 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21–22 سبتمبر/أيلول 2016

للعلم

مرفق اللاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري، والاستقرار الريفي

أولا – الخلفية

1- تعتبر الأزمة العالمية الحالية للتهجير القسري الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. وهي تؤثر حاليا على أكثر من 65 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وعلى تعداد إجمالي مثير للقلق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يصل إلى حدود 22.2 مليون شخص.

2- ويعتبر حجم هذه الأزمة في الإقليم، حيث يتركّز تأثيرها الأشد حدة في المجتمعات في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن والبلدان المجاورة لها، غير مسبوق. إذ أدّت هذه الأزمة إلى خلق تحديات إنمائية وبشرية حادة، وهي تتهدد بالمزيد من تقويض الاستقرار مع نضال المجتمعات المضيفة لاستيعاب هؤلاء الأشخاص المهجرين. ويستضيف الأردن حاليا حوالي 1.4 مليون سوري، يشكلون ما يعادل حاليا أكثر من 20 بالمائة من إجمالي تعداد السكان. ويعيش 20 بالمائة منهم فقط في مخيمات اللاجئين الأساسية. وعلى الرغم من عدم توفّر الأرقام الريفية الدقيقة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن العديد من المهاجرين يعيشون حاليا في المناطق الريفية.

3- وفي واقع الأمر، غالبا ما يكون للتهجير القسري أبعاداً ريفية قوية، لأن العدد الكبير من المهجرين قسريا هم في الأصل من المناطق الريفية ويعيشون حاليا في المجتمعات الريفية المضيفة، ضمن أو خارج أوطانهم الأصلية. وهذا يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية وانهيار إنتاج الأغذية في المناطق التي تركوها خلفهم، وإلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والنظم الزراعية في المجتمعات المضيفة. علاوة على ذلك، فإن المهجرين الذين يعيشون في المناطق الريفية غالبا ما يكونون نمطيا أكثر عرضة للمخاطر من أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية، نظرا لبعدهم عن المراكز الرئيسية لموفري الخدمات والدعم، ونظرا لصعوبات وصول المنظمات الموكلة إليها مهمة مساعدتهم إليهم. وفي هذه الحالات، فإنه من الهام على وجه الخصوص توفير الدعم للمجتمعات المضيفة للتأقلم مع تدفق الواصلين الجدد، ولضمان وصول المهجرين إلى الدعم الأساسي لسبل العيش كي يتسنى لهم تأسيس مستوى من الاعتماد على النفس. وعلى وجه العموم، فقد وضعت هذه الأزمة المجتمعات الريفية في الإقليم تحت ضغوط هائلة، ولا يعتبر تسيير الأعمال بالطريقة العادية خيارا في هذه الحالة، بل لا بد للمجتمع الدولي، وللصندوق على وجه الخصوص، من العمل، وإلا برز خطر كبير يتمثّل في تعميق التعرض للمخاطر وتفاقم الأزمة الحالية المتمثلة في التهجير والنزاعات (بما في ذلك في بعض الأحيان، خطر نشوء النزاعات في المجتمعات المضيفة).

4- ومن بين الأسباب الجذرية للهشاشة التي تؤكدها أزمة اللاجئين والهجرة، انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، والإقصاء من الفرص المتاحة. وكلها عوامل تكمن بشدة ضمن الميزة النسبية للصندوق. وقد طوّر الصندوق خبرات غنية في العمل في الأوضاع الهشة على مدى عقود، وطوّر الأدوات والنهج والتبصر المعمق الضروري للتطرق بصورة فعّالة لأبعاد الهشاشة في المناطق الريفية (وهذا ما

سيسلط عليه الضوء أيضا في استراتيجية الصندوق للانخراط في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات).

5- وبالاعتراف بهذه الأبعاد الريفية للتهجير القسري، أنشأ الصندوق مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي، أو ما يطلق عليه اختصارا FARMS باللغة الإنكليزية، للتطرق لكل من أسباب وتبعات الأزمة التي تكمن ضمن مهمة الصندوق، ولدعم الجهود الرامية إلى سدّ الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية. ووفقا لإعلان ستوكهولم الأخير[1]، "تكمن جذور الصراع والهشاشة في الظلم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم المساواة، والإقصاء، والفقر، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وغياب التسويات السياسية الشاملة، والمؤسسات القادرة".

6- سيساعد هذا المرفق المجتمعات المضيفة على التأقلم مع ضغوطات الأزمة وتزويد المهاجرين والأشخاص المهجرين داخليا بسبل العيش المربحة وبناء المهارات والقدرات التي تساعدهم عند رجوعهم في نهاية المطاف إلى وطنهم الأم. ويعتبر المرفق حاسما لبقاء الصندوق ذي صلة بالإقليم المعني وللإيفاء بمهمته المتمثلة في خدمة أشد الناس تعرضا للمخاطر، وضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب.

7- في الوقت الحالي، لا تقترض حكومات البلدان المضيفة أية موارد لدعم اللاجئين. وبالتالي، لابد من استهداف هذه المجتمعات المعرضة للمخاطر من خلال التمويل بالمنح في ظل إطار مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي.

ثانيا – وصف مرفق اللاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري، والاستقرار الريفي

8- يهدف هذا المرفق إلى توفير مظروف إجمالي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي. وفي المرحلة الأولى، سيركز على إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث الأزمة الحالية هي الأشد حدة. أما في المستقبل، واستنادا إلى كل من الاحتياجات، وتوفر الموارد فقد يتطرق هذا المرفق أيضا للأقاليم الأخرى.

9- يتمثل هدف مرفق اللاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري، والاستقرار الريفي في ضمان تغلب السكان الريفيين الفقراء على الفقر من خلال سبل عيش مربحة، ومستدامة، وقادرة على الصمود. وتغطي أهدافه المخصوصة كلا من *المناطق المضيفة*، أي التي تستضيف السكان المهجرين أو المهاجرين، *والمناطق* الأصلية أو *المرسلة* التي تُرسل المهاجرين واللاجئين أو الأشخاص المهجرين. وفي المناطق المضيفة سيتم توليد سبل العيش لكل من المجتمعات المضيفة والأشخاص المهجرين، في حين أنه، وفي المناطق المرسلة، سيتم خلق فرص اقتصادية بحيث يكون للأشخاص الذين رحلوا الحافز للرجوع، وللذين بقوا الفرصة لبناء سبل عيشهم.

10- وتتضمن المخرجات الرئيسية للمرفق ما يلي:

(أ) تحسين البنى الأساسية الريفية المنتجة من خلال تنفيذ ما لا يقل عن 500 مشروعا للبنى الأساسية المجتمعية الريفية؛

[1] الحوار الدولي بشأن إرساء السلام وبناء الدول. الاجتماع العالمي الخامس، 5 أبريل/نيسان 2016، ستوكهولم، السويد. إعلان ستوكهولم بشأن معالجة الهشاشة وبناء السلام في عالم متغير.

(ب) خلق 000 500 يوم عمل مؤقت على الأقل، وتوفير 000 20 فرصة عمل على الأقل، بصورة رئيسية من أجل الشباب؛

(ج) زيادة الصمود الاجتماعي عن طريق بناء القدرات على مستوى المجتمع والحكومة المحلية؛

(د) تحسين حوكمة وإدارة الموارد الطبيعية؛

(هـ) تحسين الإطارات السياساتية والتنظيمية (وتعظيم الاتصالات بشأن القضايا والحلول) من أجل معالجة احتياجات المجتمعات الريفية المضيفة والمرسلة، بما في ذلك تعبئة التحويلات واستثمارات السكان في الشتات.

11- سيكون للمرفق ثلاثة أركان، وهي:

(أ) **المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الصندوق.** سيخصص حوالي 75 في المائة من أموال المرفق على شكل تمويل مشترك لمشروعات الصندوق الاستثمارية الجارية والموجودة في ذخيرة المشروعات. ومن شأن ذلك أن يقلص التأخير في الإنفاق، وأن يستقطب الموارد والقدرات التنفيذية للمشروعات الاستثمارية.

(ب) **المنح الإقليمية والقطرية المخصوصة.** سيستخدم حوالي 20 في المائة من الأموال لاستهداف بلد أو أكثر من بلدان الأولوية، مع جهات متلقية محتملة تتضمن المنظمات الوطنية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، ومنظمات المزارعين، والقطاع الخاص، إلخ. وسيكون حجم التمويل المخصص للمنح بما يتراوح بين 000 100 إلى 3.5 مليون دولار أمريكي، مع استخدام الإجراءات التنافسية في اختيار متلقي المنح إلى أقصى حد مجد.

(ج) **الانخراط السياساتي وإدارة المعرفة وانتشار الاتصالات.** كذلك سيمول المرفق من خلال 5 في المائة من أمواله العمل التحليلي وتوليد المعرفة والدلائل لغرض تحسين تصميم المشروعات وتنفيذها، وتوفير الدعم للتنفيذ ولبناء قدرات الشركاء القطريين والإقليميين، والمساهمة في الأنشطة غير الإقراضية على المستوى الإقليمي أو القطري. وتتضمن الأنشطة إدارة المعرفة والاتصالات والانخراط السياساتي وإرساء الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما هو ذو صلة بتقاسم المعارف وأفضل الممارسات في التعامل مع مشاكل اللاجئين والهجرة والاستقرار في المناطق الريفية.

12- كذلك سيسعى الصندوق إلى استقطاب تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الرئيسية المنخرطة في أزمة اللاجئين الحالية على أرض الواقع، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها، وذلك لرفد تدخلاتهم الطارئة بنهج متوسط إلى طويل الأمد لاستقرار وتنمية الإقليم. ويعد هذا التعاون، استنادا إلى النهج التكاملية التي تبني على نقاط القوة التقليدية لكل منظمة، أمرا حاسما لردم الفجوة بين المساعدات الإنسانية والتنمية.

13- ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن الصندوق يتمتع بشبكة عريضة من الشراكات عبر هذا الإقليم، ومع الأقاليم الأخرى، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص والمجتمعات والمؤسسات المجتمعية. ويعد الصندوق شريكا موثوقا، حيث صنفت مسوحات الزبائن للمؤسسة الصندوق على الدوام في مراتب عالية في إرساء الشراكات. كذلك ينظر إلى الصندوق أيضا كجهة فاعلة غير منحازة. وتعني هذه الخصائص أن الصندوق سيحظى بالثقة للانخراط في بيئات معقدة مع شركائه

الآخرين. وبالتالي، سيستمر الصندوق في نموذجه التشغيلي الذي تم اختباره والتثبت منه بصورة جيدة، ولكن مع مجالات استهداف موسعة، ومع قدر أكبر من المرونة للاستجابة للأزمة.

14- وبالنسبة للعمليات الإدارية، سيتم تحديث ذخيرة المشروعات التي سيمولها المرفق سنويا في خطة عمله وميزانيته السنوية. وسيخضع تصميم المشروعات الجديدة لضوابط الجودة، وللاستعراضات كما تنص عليه الإجراءات المعتادة للصندوق، وسيعرض تحديث سنوي للمشروعات عن المشروعات المصممة حديثا على الجهات المانحة للمرفق. وبالنسبة للنتائج التي ستحققها المشروعات، سيضمن الصندوق رفع تقارير منتظمة للجهات المانحة للمرفق حول النتائج المتحققة من خلال إطار للنتائج بالبناء على المخرجات الرئيسية.

15- ويتجذر هذا المقترح في الاستراتيجية المحدثة للصندوق بشأن الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وهي الاستراتيجية التي تضع الأولوية على إدارة المخاطر والصمود، وتتسم بتحليل أكبر للأسباب، وبناء المؤسسات على الثقة والانسجام الاجتماعي. وسيكون هذا المرفق بمثابة أول مبادرة رئيسية تقوم بها وكالة إنمائية ريفية للتطرق لهذه الأزمة. وستسهم مخرجاته في كسر الحلقة اليائسة للهجرة، وفي خلق سبل عيش مستدامة محترمة وطويلة الأمد للمجتمعات المعنية.

ثالثا – الوضع الحالي

16- تم إعداد مقترح مفصل لمرفق اللاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري، والاستقرار الريفي بالبناء على المشاورات المكثفة مع الشركاء، بما في ذلك الحكومات في الإقليم. ويتم إعداد ذخيرة للمشروعات والأنظمة المحتملة، التي يمكن لها أن تستفيد من هذا المرفق بالتشاور مع الشركاء الإقليميين، وبالتركيز على المناطق التي لدى للصندوق فيها مشروعات استثمارية نشطة، والمتأثرة إلى حد كبير بقضايا التهجير القسري والهجرة عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي.

17- تمت بالفعل محاولة الوصول المبدئي للجهات المانحة المحتملة، بما في ذلك الدول الأعضاء من القائمتين ألف وباء، وغيرها من شركاء التمويل، مثل المفوضية الأوروبية، والصناديق العربية في منطقة الخليج. وقد شمل ذلك اجتماعات غير رسمية على هامش مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول في مايو/أيار 2016، ومتابعات واجتماعات تمحيصية مع المساهمين المحتملين من خلال سفاراتهم في روما وفي عواصمهم. وقد أكدت هذه الجهود على الاهتمام القوي بالمقترح، ويؤمل أن يقود ذلك إلى مساهمات مالية أولية يتم رصدها على مدى الشهور القادمة.

18- وتشجع إدارة الصندوق الدول الأعضاء القلقة بشأن هذه الأزمات، والتي تدرك أبعادها الريفية وروابطها الوثيقة مع مهمة الصندوق وتقدّر الحاجة لاستجابة توجهها التنمية، أن تتشارك مع الصندوق من خلال هذا المرفق.